وزاره التعليم العالي والبحث
العلمي جامعة بابل كلية
الإدارة والاقتصاد

العنوان: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم

بحث مقدم إلى:

جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد وهو جزء من متطلبات
نيل شهادة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد

إشراف

عبد المهدي عبد الحسين

اعداد الطالبين

مصطفى فلاح عبد الحسن

منتظر صلبي مكلف

٢٠٢٢ ٢٠٢٣

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

{وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ}

صدق الله العلي العظيم

القصص (الآية : ١٤)

الإهداء

إلى من علَّمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض "أبي المحترم"

إلى نبع المحبة والإيثار والكرم "أمي الموقَّرة"

الشكر والتقدير

للنّجاح أناس يقدّرون معناه، وللإبداع أناس يحصدونه، لذا نقدّر جهودك المضنية، فأنتَ أهل للشّكر والتّقدير، فوجب علينا تقديرك، فلك منّا كلّ الثّناء والتّقدير. " ابي "

الإنسانة التي ربّتني في صغري، وعلّمتني، وأحاطتني بحنانها، والتي دائماً وأبداً أجدها بجانبي في أزماتي، إلى أغلى من عرفها قلبي، بكلّ الحبّ أهديها كلمة شكر. " امي "

تعجز حروفي أن تكتب لك كل ما حاولت ذلك، ولا أجد في قلبي ما أحمله لك إلا الحب والعرفان والثناء على ما قدمت لي مشرف البحث " الاستاذ عبد المهدي عبد الحسين"

قائمه المحتويات

١-المستخلص---------- ٥

٢-المقدمة---------- ٦

٣-المبحث الأول---------- ٧

-منهجية البحث---------- ٨

-مشكلة البحث---------- ٨

-فرضية البحث---------- ٨

-وسائل البحث ---------- ٩

-دراسات سابقة---------- ٩

٤-المبحث الثاني---------- ١٢

-مفهوم السياسية النقدية ---------- ١٣

-ادوات السياسية النقدية ---------- ١٤

-استخدام السياسية النقدية بالمعروض النقدي ---------- ١٦

٥-المبحث الثالث---------- ١٧

-مفهوم التضخم---------- ١٨

-انواع التضخم---------- ١٩

--العوامل المؤثرة في ظاهرة التضخم---------- ٢٣

-معالجة ظاهرة التضخم---------- ٢٤

٦-المصادر ---------- ٢٥

المستخلص

تعد السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية العامة للبلد التي لقراراتها الاجرائية تأثيرا مهما و فعالا في سير الاقتصاد الوطني في معظم دول العالم فضلا عن استخدامها في الحد من ظاهرة التضخم إذا جرى تنفيذها بشكل رشيد و فعال لما لها من تأثيرات سلبية اجتماعية و اقتصادية و سياسية و قد تطورت إجراءات السياسة النقدية في الوقت الحاضر لتؤدي دورا مهما في التأثير في القطاعات الانتاجية و المصرفية و المالية و لأهمية القرارات النقدية يأتي البحث لبيين دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم ، من خلال فصول البحث الثلاثة مستعرضا منهجية البحث و الدراسات السابقة في فصله الاول.

أما الفصل الثاني فقد أستعرض الاطار النظري للسياسة النقدية من خلال التطرق الى مفهوم السياسة النقدية والتعرف على أهم ادواتها وطرق استخدام السياسية النقدية بالمعروض النقدي .

الفصل الثالث خصص لواقع ظاهرة التضخم كظاهرة اقتصادية من حيث مفهوم هذه الظاهرة و اهم أنواعها والعوامل المؤثرة في ظاهرة التضخم وكذلك طرق معالجه هذه الظاهرة.

المقدمة

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل تتمثل في كل من الكساد البطالة التضخم وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها وقد شكلت السياسة النقدية محوراً هاماً في تلك الأفكار فمرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي ثم جاء كينز" في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، واسترجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينات من القرن العشرين على يد " "فريدمان"، وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية في القرن الماضي. (**عمران وليد – ٢٠١٣- ١٠).**

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية في البلدان التي تصيب اقتصاديات البلدان الى النامية على سؤاء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدات النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل وللأسباب التي تقف وراء حدوثه وبعد تخلف الانظمة الاقتصادية وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية وتفاهم الاختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الاسعار المحلية ونظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على إقتصاديات البلدان كان لا بد من التعرض بالبحث إلى مفهوم التضخم وأنواعه المختلفة و وسائل قياس التضخم في الاقتصاد والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية.(**مروان محمد حسين – ٢٠٢٢- ٢**)

يمثل معدل التضخم او معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تتمحور حولها عملية صياغة السياسات الاقتصادية الكلية وعادة ما تهدف مثل هذه السياسات الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويمكن اعتبار معدل التضخم من بين المؤشرات الاقتصادية التي تحمل دلالات سياسية مباشرة نظرا لانعكاساته المباشرة على القدرة الشرائية وعلى رفاهية المستهلكين ونمط الانفاق والادخار الخاص بالعائلات والشركات، كما حركة معدل التضخم تؤثر على نسب ومعدلات الاستثمار نظرا لارتباطها بالتأثير على مداخيل وعوائد العمليات الاستثمارية وفي المقابل فان السياسة النقدية في تمثل الأداة التي بواسطتها تنفذ و تحقق أهداف السياسة الاقتصادية. وهو ما يمكن القول من خلاله ان التحكم في السياسة النقدية يساعد على التحكم في العديد من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بظروف وأوضاع العملة داخليا مثل معدل التضخم وخارجيا مثل سعر الصرف.

وتسعى معظم الحكومات الى تحقيق الانضباط في السياسة النقدية من خلال التحكم في التضخم وكذا التحكم في تقييد السياسات المالية والنقدية الموسعة، وكذا التوجه نحو زيادة المرونة في اسعار الصرف، وتواجه الحكومات مسالة التحكم في التضخم من جهة ومسألة تقييد الحوافز المقدمة للاستثمار من جهة أخرى وهو ما يفرض على الحكومات غالبا القبول بمعدلات تضخم مرتفعة دون المساس بالإجراءات المشجعة على الاستثمار والتي تتطلب غالبا سياسية نقدية توسعية تؤسس على تسهيلات القروض للشركات والمستثمرين. (**دحان كنزة ، سلوكي كريمة ـ ٢٠١٦- ٣)**

المبحث الأول

١.١. منهجية البحث

بما أن الموضوع يهدف الى توضيح دور السياسة النقدية في التخلص من ظاهرة التضخم و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية ، فان الباحث يرى أن ينسب منهج يسمح بتحقيق أهداف الدراسة ، و هو المنهج الاستنباطي الاستقرائي، الذي يشتمل على الوصف" وذلك من خلال التعريف بالسياسة النقدية وأدواتها واستخداماتها وكذلك توضيح مفهوم التضخم وانواعه وايضا معرفة العوامل المؤثرة في ظاهرة التضخم وطرق معالجتها.

١.٢. مشكلة البحث

يعد التضخم الاقتصادي ، في الوقت الحاضر. من المشكلات التي تواجهها غالبية دول العالم بما فيها الدول الصناعية الغنية. ويعتبر التضخم الاقتصادي بالنسبة لأي فرد مشكلة جوهرية، يتعين عليه أن يأخذها على محمل الجد سواء كانت على صعيد القرارات الشخصية أو على صعيد القرارات المهنية (الوظيفية) . إن كل قرار استثمار أو توظيف أموال أو فرض يجب أن يكون موضع دراسة متكاملة من الجوانب كافة – فالضرر الناجم عن التضخم الاقتصادي يصيب الأفراد مثلما يصيب كذلك الشركات ، ذلك ما يتعلق بانخفاض القوة الشرائية لرأس المال والفوائد بالنسبة للمدخرين أو المستثمرين .كما أن التضخم الاقتصادي ، كما هو معروف ، يضلل بالكامل إدارات الشركات وذلك من خلال إيقاعها في أوهام تحقيق الأرباح بينما هي في الواقع لا تمثل إلا أرباحا اسمية، وذلك من خلال تشويه حسابات الربحية وتطبيق القوانين الضريبية على مكاسب وهمية – فضلاً عن أن التضخم الاقتصادي يضلل عملية تقدير القيمة الحالية للشركة أو قيمة ثروتها الفعلية.

١.٣.الفرضية

الاعتماد النسبي على السياسة النقدية في مكافحة التضخم حيث لا يمكن تحقيق الاستقرار الكلي إلا بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية واضحة قبل إصلاح قانون النقد والقرض والذي سمح باستعمال أدوات جديدة وملائمة للمرحلة الانتقالية خاصة من خلال مساهمتها في تحقيق أفضل الأهداف و المكافحة الفعلية لمشكلة التضخم و بالتالي الوصول الى الاستقرار الاقتصادي.

١.٤. وسائل البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتطلب وصف خصائص وأبعاد ظاهرة من الظواهر في إطار يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن الظاهرة، ثم تنظيم هذه البيانات وتحليلها للوصول إلى أسباب الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، وبالتالي استخلاص نتائج يمكن تعميمها لنا استعمال هذا المنهج بإعطاء تحليل تفصيلي لواقع التضخم وسيسمح

السياسة النقدية الفاعلة في القضاء عليه، خاصة في الدول النامية التي تعتبر نتائج سياستها النقدية محدودة نظرا لضعف استقلالية البنوك المركزية، حيث سوف تركز في طريقة الدراسة على ما يلي:

- المقدمة العامة
- دراسة الظاهرة بشكل عام
- ضرورة تحقيق التلازم والارتباط بين الاسباب الجزئية والكلية بشكل متدرج من العام إلى الخاص

١.٥. دراسات سابقة

اهم الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم وهي :

١-حاولت دراسة Eser Tutar ٢٠٠٢ لتقييم سياسة استهداف التضخم في تركيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي Vector Outoregressive (VAR) وخلصت الدراسة بان تركيا تتوفر لديها شرطين أساسيين لاستهداف التضخم وهما :

استقلالية البنك المركزي اذ استطاعت تركيا ومن خلال القانون من زيادة درجة استقلالية البنك المركزي بإدخالها تعديلات على قانون البنك المركزي وحل مشاكله مع الخزانة العامة والحرية من الهيمنة المالية .

امتلاك تركيا لهدف وحيد هو استقرار الاسعار واعطاء هذا الهدف الأولوية علاوة على ذلك فأن سعر الصرف اصبح اكثر مرونة ومنذ عام ٢٠٠١ ، اذ احتاجت إلى استخدام اداة ارتكاز أخرى بعد قيامها بتعويم سعر الصرف ومن ثم تبنيها لسياسة استهداف التضخم وباستخدام نموذج الـ(VAR) لتوضيح العلاقة بين ادوات السياسة النقدية خلصت الدراسة بان هذه العلاقة لازالت ضعيفة وان ادوات السياسة النقدية مثل اسعار الفائدة . الصرف لا تحتوي على معلومات متوقعة حول التضخم اي ان الترابط غير مستقر وقد قام البنك المركزي التركي بتصميم عدد من النماذج لتقرير وضع الاقتصاد التركي الى جانب اصدار تقارير شهرية دورية وتقارير خاصة بسوق النقد الاجنبي والسياسة النقدية وكان لهذه الشفافية الجديدة أثار ايجابية في زيادة ثقة المتعاملين بالسوق . وسعر

كما عمد البنك المركزي التركي بالتدخل من خلال الاعلان عن عمليات شراء معلنة في السوق في الفترات التي شهدت زيادة في نفقات العملة الأجنبية أو في حالة وجود تقلبات كبيرة في سعر الصرف.**(رجاء عزيز بندر – ٢٠٢١-١١)**

٢-يذكر) (١٩٩٧)(Debelle) انه وضعت عموماً أهداف تضخم حول ٢ سنوياً في العديد من الدول النامية بينما يبقى هناك نقاش علم حول وجود استهداف التضخم في الدول النامية في المدى المتوسط لمعدلات التضخم والتي تكون اعلى منها في الدول الصناعية تلك التي تكون (٤ – ٨%) سنوياً يسمح بهامش تحرك في مجال اوسع لمواجهة صدمات العرض الكلي

(التعديلات في معدل التبادل التجاري الضرائب غير المباشرة ، تغير نمط الانتاج ، تكنولوجيا جديدة .

٣-دراسة (جمال – ٢٠١٦) وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن السبب الرئيسي للتوسع النقدي في الجزائر هو تراكم إحتياطات الصرف الأجنبي بنسبة ٦١%، نتج عن ذلك فائض في السيولة النقدية ، ومن خلال أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة تمكنت السلطات النقدية في الجزائر من التحكم في نمو العرض النقدي.

المبحث الثاني

١.٢. مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية هي مكون رئيس من مكونات السياسات الاقتصادية الكلية التي تتضمن إضافة إلى السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة سعر الصرف، سياسة التجارة الخارجية للوصول للأهداف الاقتصادية الكلية لابد من وجود تكامل وتنسيق بين تلك السياسات

يمكن تعريف السياسة النقدية بكونها "مجموعة التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة والائتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية ومن أهمها ضمان تحقيق الاستقرار السعري، وحفز النمو الاقتصادي والتشغيل".(**محمد ادريس – ١٢-٢٠٢١).**

السياسة النقدية هي السياسة التي تعتمدها السلطة المالية في دولة ما للتحكم إمّا بمعدل الربح الذي يُدفع للاقتراض قصير المدى (الاقتراض بين البنوك لتحقيق حاجاتها قصيرة المدى) أو بمعروض المال، وتكون عادة محاولة لتقليل التضخم أو معدل الفائدة، لضمان استقرار الأسعار والثقة العامّة بقيمة العملة الوطنية واستقرارها حيث تعتبر السياسة النقدية هي تصرّف بمعروض المال أي «طبع» مزيد من المال، أو إنقاص لمعروض المال بتغيير معدلات الفائدة أو إزالة الاحتياطيات الزائدة. وهي غير السياسة المالية، التي تتعلّق بالضرائب والصرف الحكومي والدين الحكومي، وتتخذها وسائل لإدارة ظواهر دورات العمل كفترات الركود الاقتصادي.

كما تعرف السياسة النقدية على أنها : الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة - صرف العملة الوطنية - وذلك طبعا في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة

كما عرفت السياسة النقدية بأنها : مجموعة من القواعد والأساليب و الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة .(**مروان محمد حسين -٢٠٢٢-٧,٨)**

٢.٢. ادوات السياسية النقدية

تمتلك البنوك المركزيّة العديد من أدوات السياسة النقديّة Monetary policy tools وهي أدوات أساسيّة لإدارة المعروض النقديّ، وتساعد هذه الأدوات على تحفيز نمو الاقتصاد أو تثبيطه، وفيما يأتي بيان لأهم الأدوات التي يتم استخدامها من قِبل البنوك المركزيّة للتأثير على الاقتصاد:

١. متطلبات الاحتياطي النقدي reserve requirements

تقوم البنوك المركزية بالتأثير على الاقتصاد من خلال تغيير نسبة الاحتياطيّ النقديّ التي يجب على البنوك الماليّة أن تحتفظ بها ولا تستخدمها بعمليّاتها وذلك في سبيل مواجهة مخاطر معينة أو لسبب التحكم في المعروض النقديّ، كما يمكن للبنوك الاحتفاظ بالاحتياطيّ في خزائن البنك نفسه لكل بنك أو في خزائن البنك المركزيّ.

٢. السياسة النقدية التوسعيّة

يتم التأثير على الاقتصاد في حالة السياسة النقدية التوسعيّة بتقليل نسب الاحتياطيّ النقدي ممّا يوفر مزيدًا من الأموال التي يمكن للبنوك إقراضها وتزويدها في الاقتصاد، والذي يؤدّي بدوره إلى زيادة الاقتراض والاستهلاك وحفز الاقتصاد.

٣. السياسة النقديّة الانكماشيّة

وأمَّا في حالة السياسة النقديّة الانكماشيّة، فتقوم البنوك المركزيّة بزيادة المتطلبات، فترفع من نسب الاحتياطيّ النقديّ للبنوك، وتعد المبالغ الاحتياطيّة القانونيّة أموالًا لا يمكن إقراضها أو استخدامها في عمليات البنك الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل النقود لدى البنوك التي يمكن إقراضها وبالتالي تقليل الاقتراض ويؤدّي ذلك بشكل أخير إلى تخفيف النمو الاقتصاديّ لمحاولة السيطرة على النمو الذي يحدث والمشكلات التي يقود إليها كالتضخم مثلًا.

٤. عمليات السوق المفتوحة Open market operations

وتكمن هذه العملية بإجراء البنك المركزيّ عمليات في السوق المفتوحة وذلك عن طريق شراء أو بيع الأوراق الماليّة التي تطرح من قبل البنوك الخاصة بالبلاد مثلًا أو التي تطرحها الحكومة كالسندات بهدف التمويل للإنفاق العام على قطاع معين.

٥. السياسة النقدية التوسعيّة

ففي حالة السياسة النقدية التوسعيّة يتجه البنك المركزيّ إلى القيام بشراء الأوراق الماليّة كالسندات وغيرها، فيعمل ذلك على توفير النقود للبنوك أو للحكومة لإنفاقها أي سيؤدّي ذلك إلى زيادة المعروض النقديّ للاقتصاد الذي يعد حافزا للمستهلكين لزيادة الاستهلاك ورفع الطلب وبالتالي تحسين النمو الاقتصاديّ.

٦. السياسة النقدية الانكماشيّة

من ناحية أخرى، فإنَّ البنك المركزيّ سيقوم ببيع الأوراق الماليّة وطرح أوراق ماليّة أخرى كأذونات الخزانة وغيرها وذلك للتأثير على المعروض النقديّ وتقليله من الاقتصاد للتخفيف من الطلب الهائل الذي يؤدّي بالنهاية إلى التضخم في محاولة لتأمين الاستقرار للدورة الاقتصاديّة.[

٧. معدل الخصم Interest rate adjustment

وهو من أهم أدوات السياسة النقدية والذي يعرف بأنَّه السعر أو النسبة الذي يتم فرضه من قِبل البنوك المركزيّة على البنوك الأعضاء على القروض قصيرة الأجل، وتهدف هذه النسبة بشكل أساسيّ إلى التأثير على أسعار الفوائد التي تفرضها البنوك الأعضاء على عملائها.

٨. السياسة النقديّة الانكماشية

فعلى سبيل المثال، عند قيام البنك برفع معدل الخصم على القروض قصيرة الأجل ستزداد تكلفة الاقتراض على البنوك التجاريّة التي ستقوم بدورها إلى تحميل هذه التكلفة إلى العملاء وذلك عند قيامها برفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لهم وعند ازدياد التكلفة للاقتراض يعزف العملاء وتقل الرغبة في الحصول على القروض، ويؤدّي ذلك إلى تقليل الأموال التي يتم اقتراضها من قِبل البنوك وضخها بالاقتصاد في حالة السياسة النقديّة الانكماشية.

٩. السياسة النقدية التوسعيّة

وأمَّا بالنسبة لحالة السياسة النقدية التوسعيّة فإنَّ البنوك المركزيّة ستقوم بعكس الإجراء وتقليل معدل الخصم الذي سيحفّز البنوك التقليديّة على الاقتراض منها وتوفير مبالغ أكثر ممكن تمويلها وبالتالي ينعكس على أسعار الفائدة بتخفيضها، إلى أن تقوم بجذب العملاء للحصول على الائتمان بسبب تقليل كلفة الاقتراض وبالنهاية الوصول إلى تحفيز وتنشيط النمو الاقتصاديّ في البلد.(**محمد الزعبي – ٢٠٢٢)**

١٠. نسبة الاحتياطيات في البنوك

يَقوم البنك المركزي بإلزام البنوك الأخرى في الدولة بالاحتفاظ بنسبة من الودائع كاحتياطيات مالية، حيث يتم من خلالها التحكم بحجم المُعروض النقدي (السيولة) في الأسواق، إمّا بزيادتها أو خفضها فمثلاً عند ارتفاع الأسعار يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي، وبالتالي يُصبح أمرًا لازمًا على البنوك أن تخفّض من نسبة احتياطياتها، وتُقَدِّم قروضًا أقل، وإلا سيؤثر ذلك سلباً على حجم الاستثمارات. يَقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي عند ارتفاع الأسعار على عكس البنوك الأخرى، وبالتالي ترتفع احتياطيات كلّاً من البنوك التجارية المختلفة في الدولة، ممّا يؤدي إلى تقديمها المزيد من القروض، ويُساهم هذا الأمر في زيادة الانتعاش الاقتصادي للدولة.

١١. عمليات السوق المفتوحة

يُمكِن للبنك المركزي شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة، وذلك عندما يُريد التحكم بحجم المعروض النقدي في السوق، مثلاً عندما ترتفع الأسعار تكون هناك حاجة مُلّحة للسيطرة على هذا الارتفاع، لذلك يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية المختلفة، ومن ثمّ تنخفض احتياطيات البنوك العاملة، وتصبح هذه البنوك في وضع لا تستطيع فيه تقديم المزيد من القروض، وبالتالي لا يَتم تشجيع الاستثمار . يَلجأ البنك المركزي إلى شراء الأوراق المالية عند حدوث ركود اقتصادي على عكس ما سبق، وبالتالي تزداد احتياطيات البنوك وتُصبح قادرة على تقديم المزيد من القروض، ممّا يؤدي إلى ارتفاع الدخل والاستثمارات. (**الاء صالح - ٢٠٢٢)**

٣.٢. استخدام السياسية النقدية بالمعروض النقدي

تعتبر النقود الأداة التي ابتكرها الإنسان للتغلب على صعوبات المقايضة، وتطور دورها وتعددت وظائفها عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، وأصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف

المختصين الاقتصاديين نظرا لأهميتها في تمويل التنمية كمنشط أو مثبط في النشاط الاقتصادي، ولكن كمية هذه النقود لا تكون بطريقة عشوائية وإنما بصفة مضبوطة وبكمية لا تضر بالاقتصاد، أي لا تؤدي إلى تضخم أو كساد، مما استوجب وجود هيئة تقوم بالسهر على تحديد حجم النقود والمتمثلة في السلطة النقدية التي تهتم بتنظيم

عرض وتداول النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وهذا ما ينطبق على عمل السياسة النقدية. تعتبر السياسة النقدية أحد أهم مكونات السياسة الاقتصادية، التي لها صلة وطيدة بالنقد والجهاز المصرفي، الذي يتواجد على رأسه البنك المركزي الممثل للسلطة النقدية، وتقوم هذه السياسة على القرارات التي تخص الأهداف العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والقرارات التي تتعلق بالوسائل التي تمكن هذه السياسة من تحقيق أهدافها. فالسياسة النقدية آلية تشكل محور أساسي في الفكر المعاصر الذي عرف عدة أزمات.(**سنوسي خديجه – ٢٠١٤-٣)**

أن فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، حيث يتضح ذلك من خلال تأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم واستقرار الأسعار وتدهور قيمة العملات بالحلول النقدية، اذ تتدخل السياسة النقدية بإجراءاتها وادواتها المختلفة ومنهجيتها لتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ذلك تعمل السياسة النقدية على التأثير على حجم النقود المعروضة، بالاعتماد على سياسات تتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة وهذا بدوره يؤدي غلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ولتحقيق ذلك يتطلب تحديد الأهداف المراد الوصول اليها.**(رشام كهينة – ٢٠١٩).**

وأن استخدام السياسة النقدية لضبط المعروض النقدي ضرورة هامة ومع ذلك فهي غير كافية لتحقيق هذا الغرض اذ لابد من استخدام السياسة المالية وسياسات الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفاعلية السياسة النقدية في توفير الموارد المالية اللازمة للإستثمارات عن طريق الاقتراض أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات اسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص وهو ما يعتبر ممكنا من الناحية النظرية فقط، وبنفس المنطق فإن استخدام السياسة المالية وحدها لتشجيع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الاتفاق الحكومي أو العام يمكن أن يؤدى عملياً إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدلا من زيادته خاصة في الدول النامية التي تتأثر اقتصادياتها كثيراً بالأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية وتقلبات عملائها في اسواق النقد العالمية . ويعني ذلك ضرورة استخدام الأدوات النقدية ايضاً لتشجيع الاستثمار الخاص وضبط سعر الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.(**احمد ابراهيم دهشان ٢٠٢٢-٣٢)**

إن تعاضد السياستين المالية والنقدية تجدان منابعهما الفكرية من خلال معرفة أن النظرية التقليدية تفضل استخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم وفترات الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني، في حين اعتمدت النظرية الكينزية على السياسة المالية كونها أكثر نجاعة من السياسة النقدية التي لا يمكن أن تؤثر في إحداث التوازن الاقتصادي الكلي خاصة في فترات الكساد. حيث لا يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة في منطقة مصيدة السيولة، لذلك يرى كينز أفضلية السياسة المالية في معالجة الركود، ويمكن استخدام السياسة النقدية في فترة التضخم عن طريق التحكم في المعروض النقدي من قبل السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي واستخدام كلا السياستين يتطلب مهارة في التنسيق والملاءمة، سواء كان الوضع تضخميا أو انكماشيا.(**ابو علاء عزي ـ ٢٠١٤ـ١٦٤)**

وتكون السياسة النقدية إما توسيعية أو تقليصية:

السياسة التوسيعية هي حين تستعمل السلطة المالية وسائلها لتنشّط الاقتصاد. تحافظ السياسة التوسيعية على معدلات فائدة أقلّ من المعدلات المعتادة، أو تزيد المعروض الإجمالي للمال في السوق أسرع من المعتاد. تُستعمل هذه السياسة عادة لتقليل معدلات البطالة في فترات الركود بخفض معدلات الربح على أمل أن يدفع الائتمان الأرخص المشاريع إلى اقتراض مزيد من المال لتتوسع. يزيد هذا الأمر الطلب العام (الطلب الإجمالي على كل السلع والخدمات في السوق)، وهو ما يزيد النمو قصير المدى كما يظهر في نمو الناتج الإجمالي المحلي. هذه السياسة النقدية التوسعية عندما تزيد مقدار العملة في السوق، تقلل من قيمة عملتها أمام العملات الأخرى، وهو ما يمكّن المشترين الأجانب من أن يشتروا بعملاتهم أكثر مما يُشترى بالعملة الوطنية المخفّضة القيمة.

تحافظ السياسة النقدية التقليصية على معدلات فائدة أعلى من المعتاد على المدى القصير، وتبطّئ معدل نمو معروض المال، أو حتى تنقص المعروض لتبطيء النمو الاقتصادي على المدى القصير وتقليل التضخم. قد تؤدي السياسة التقليصية إلى معدلات بطالة متزايدة وإلى كساد سوق الاقتراض والاستهلاك عند المستهلكين والمنتجين، وهو ما يؤدي عادة إلى ركود اقتصادي إذا طُبّق بصرامة.

المبحث الثالث

٣.١.مفهوم التضخم

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركزت بعض تلك

الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على . أنه " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام لأسعار في دولة ما.

كما عرف بأنه عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. في حين اعتمدت البعض من تلك الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه كل زيادة في كمية النقد المتداول نودي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار كما عرف التضخم أيضا بأنه " زيادة محسوسة في كمية النفود كما عرف أيضا بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب.(**مروان محمد حسين -٢٠٢٢-٣).**

كما أن معنى التضخم هو ارتفاع واسع النطاق في أسعار السلع والخدمات والعناصر المكونة لها مما يؤدي الى إنخفاض القوة الشرائية لعملة البلد في نفس الوقت ليس كما تم تحديده من قبل البنك المركزي في اقتصاد الأسواق، تتغير أسعار السلع والخدمات باستمرار. بعض الأسعار ترتفع والبعض الآخر ينخفض.

عندما نتحدث عن التضخم فإننا نتحدث عن ارتفاع الأسعار، ونتيجة لذلك يمكننا شراء سلع وخدمات أقل مقابل وحدة واحدة من عملة البلد بمعنى آخر تنخفض قيمة العملة الواحدة عما كانت عليه من قبل.(**ركان راشد – ٢٠٢٣).**

كما ويعد التضخم الاقتصادي من أكثر المفاهيم الاقتصادية شيوعاً، غير أنه على الرغم من شيوع استخدامه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم الاقتصادي، لذلك يمكن أن نعبر عن التضخم الاقتصادي بأنه " هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والمقصود بالارتفاع المستمر في الأسعار، أن غالبية السلع والخدمات أو متوسط الاسعار في الاقتصاد تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة، بما فيها تكاليف عناصر الانتاج.

وكذلك يمكن النظر إلى التضخم على أنه (نقود كثيرة تطارد سلع قليلة) بمعنى أن معدل نمو متوسط الدخل النقدى أكبر من معدل نمو متوسط الإنتاج ، أو بعبارة أخرى أن معدل التغير في الطلب الكلى (إنفاق استهلاكي + اتفاق استثماري) أعلى من معدل التغير فى العرض الكلى الإنتاج المحلى * الاستيرادات + المخزون السلعي لذلك ترتفع الاسعار بالمتوسط في الأجل القصير (الفترة التي يكون فيها حجم الإنتاج ثابتا أو شبه ثابت) وفي ذلك وجهات نظر مختلفة بعضها مالي والأخر نقدى ويمكن التعبير عن التضخم بحالة الارتفاع المستمر في الأسعار بشكل عام، يتبعه إنخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، والتي تنعكس بحالات من عدم التوازن

الاقتصادي في أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، اختلال التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية).

ويفسر التضخم على أنه نوع من الضريبة غير المعلنة والتي تفرض بشكل غير مباشر على الجميع (ضريبة غير مباشرة)، وتأثيرها يكون أكثر شدة على الفقراء وذوى الدخل المحدود منه على الأغنياء، وهذا يؤدى بطبيعة الحال مع الوقت إلى زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع وتأكل القوة الشرائية للرواتب والأجور مما يؤدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي .(**احمد ابراهيم دهشان -٢٠٢٢-٣٩,٤٠).**

٢.٣. أنواع التضخم

يتمثل التضخم في ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وهناك أربعة أنواع رئيسية من التضخم مصنفة بحسب سرعة ارتفاع الأسعار، كما أن هناك أنواعا محددة من التضخم مثل تضخم الأصول وكذلك تضخم الأجور ويصنف بعض الاقتصاديين تضخم الطلب والتضخم الناجم عن التكاليف ضمن فئة مستقلة وكذلك التضخم الناتج عن ارتفاع المعروض النقدي واهم انواع التضخم هي :

- **التضخم الزاحف**

يسمى أيضا التضخم المعتدل ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة ٣% سنويا أو أقل. وفقا للاحتياطي الفيدرالي عندما تزيد الأسعار بنسبة ٢% أو أقل فإنها تحقق النمو الاقتصادي حيث يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم الآن في محاولة للتغلب على ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز الطلب، ولهذا السبب يحدد الاحتياطي الفيدرالي معدل التضخم المستهدف عند ٢%.

- **التضخم المتسارع**

يحدث هذا النوع من التضخم القوي عندما تنمو الأسعار بنسبة تتراوح بين ٣-١٠٪ سنويا . يضر الاقتصاد عن طريق زيادة النمو الاقتصادي بسرعة كبيرة. يبدأ المستهلكون في شراء أكثر مما يحتاجون فقط لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يدفع الطلب إلى مستويات لا يستطيع الموردون مواكبتها والأهم من ذلك لا يمكن للأجور أيضا مواكبتها. نتيجة لذلك، ترتفع أسعار السلع والخدمات بعيدا عن متناول معظم **الناس.**

- **التضخم الجامح**

يتمثل في ارتفاع التضخم إلى ١٠% أو أكثر، مما يثير فوضى في الاقتصاد. يفقد المال قيمته بسرعة بحيث لا يستطيع دخل العمال والموظفين مواكبة ارتفاع الأسعار. يتجنب المستثمرون الأجانب البلد الذي يعاني من هذا النوع مما يقلل من تدفقات رأس المال .يصبح الاقتصاد غير مستقر وتفقد الحكومة مصداقيتها.(**دحان كنزة ، سلوكي كريمة -٢٠١٦-١٠)**

- **التضخم المفرط**

يتميز هذا النوع بارتفاع الأسعار بأكثر من ٥٠% في الشهر. من النادر حدوثه حيث لم يحدث إلا عندما قامت الحكومات بطباعة الأموال لدفع تكاليف الحروب. شهدت ألمانيا التضخم المفرط في عشرينيات القرن الماضي، وزيمبابوي في العقد الأول من القرن الحالي، والولايات المتحدة خلال الحرب الأهلية في منتصف القرن التاسع عشر.

- **الركود التضخمي**

يظهر هذا النوع في ظل ركود النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار في نفس الوقت. حدث هذا النوع في سبعينيات القرن الماضي عندما تخلت الولايات المتحدة عن معيار الذهب مما تسبب في تراجع الدولار وارتفاع سعر الذهب. ولم ينته هذا التضخم حتى رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة حتى وصلت إلى ٢٠% في بداية الثمانينيات ضمن محاولاته لكبح ارتفاع التضخم.

- **التضخم الأساسي**

يقيس التضخم الأساسي ارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات باستثناء الغذاء والطاقة وذلك لأن أسعارها تميل إلى التقلب بشكل كبير بسبب عوامل موسمية متعددة .يستخدم الاحتياطي الفيدرالي معدل التضخم الأساسي في تحديد سياسته النقدية حتى يتلافى تعديلها كثيرا بسب العوامل الموسمية المتغيرة.

- **انكماش الاسعار**

الانكماش هو عكس التضخم ويحدث عندما تنخفض الأسعار بشكل مستمر. عانى سوق الإسكان في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦ من الانكماش حيث تراجعت أسعار المنازل مما تسبب في خسائر كبيرة لأولئك الذين اشتروا منازلهم في عام ٢٠٠٥. كان الاحتياطي الفيدرالي قلقا بشأن الانكماش خلال فترة الركود الاقتصادي التي تبعت الأزمة المالية العالمية وذلك لأن الانكماش يمكن أن يحول الركود إلى كساد اقتصادي. خلال الكساد الكبير في عام ١٩٢٩، انخفضت الأسعار بنسبة ١٠% سنويا وبمجرد أن يبدأ الانكماش فإنه من الصعب إيقافه مثل التضخم.

- **تضخم الأجور**

يشير هذا النوع إلى ارتفاع أجور العمال بوتيرة أسرع من ارتفاع التكاليف المعيشية. يحدث هذا النوع في ثلاث حالات، الأولى عندما يكون هناك نقص في العمال، والثانية عندما تتفاوض النقابات العمالية على رفع الأجور لمستوى أعلى من أي وقت مضى، والثالثة عندما يتحكم العمال بفعالية في أجورهم الخاصة. يحدث نقص في العمالة عندما تقل البطالة عن ٤%، وتفاوضت نقابات العمال في الولايات المتحدة على أجور أعلى من أي وقت مضى لعمال السيارات في التسعينيات.

يتحكم الرؤساء التنفيذيون بفعالية في أجورهم الخاصة من خلال العمل في العديد من مجالس إدارة الشركات وخاصة شركاتهم الخاصة لأن الأجور من ضمن عناصر التكاليف فإن ارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الشركات.

- **تضخم الأصول**

تحدث فقاعة الأصول أو تضخم الأصول في فئة واحدة من الأصول مثل السكن والنفط والذهب. كثيرا ما تغفل البنوك المركزية وغيرها من مراقبي التضخم عن هذا النوع عندما يكون المعدل الإجمالي للتضخم منخفضا. أظهرت أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة والأزمة المالية العالمية التي تبعتها مدى الضرر الذي قد يتسبب به هذا النوع.

- **تضخم أسعار البنزين**

ترتفع أسعار البنزين عادة في موسم الربيع وقبل موسم القيادة في الولايات المتحدة خلال عطلة الصيف. أدت حالة عدم اليقين السياسي في البلدان المصدرة للنفط إلى ارتفاع أسعار البنزين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وبلغت الأسعار مستوى قياسيا عند ٤.١٧ دولار للجالون في يوليو/تموز ٢٠٠٨. الواقع أن النفط يساهم بحوالي ٧٢% من أسعار البنزين والباقي يرجع إلى تكاليف الشحن والضرائب.

- **تضخم أسعار النفط**

سجلت أسعار النفط الخام أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ١٤٣.٦٨ دولار للبرميل في يوليو/تموز ٢٠٠٨.يتم تحديد أسعار النفط من قبل تجار السلع ويشمل ذلك المضاربين والشركات التي تقوم بالتحوط ضد المخاطر. يرفع التجار أسعار النفط في حالتين، الأولى إذا كانوا يعتقدون أن هناك تهديدات قد تؤثر على العرض، والثانية إذا رأوا زيادة في الطلب.

- **تضخم أسعار الأغذية**

ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٦.٨% في عام ٢٠٠٨، مما تسبب في احتجاجات في الهند وغيرها من الأسواق الناشئة. ارتفعت الأسعار مرة أخرى في عام ٢٠١١ بنسبة ٤.٨%، ويؤدي تضخم أسعار الأغذية عادة إلى احتجاجات ناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء فوق متناول معظم المواطنين.

- **تضخم أسعار الذهب**

حدثت فقاعة أصول عندما وصلت أسعار الذهب إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند ١٨٩٥ دولارا للأونصة في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١١. على الرغم من أن العديد من الاقتصاديين لا يعتبرون ارتفاع أسعار الذهب نوعا من التضخم، إلا أنه كذلك حيث ترتفع الأسعار دون تغيير في العرض أو الطلب لأن المستثمرين يقبلون على الذهب لأنه ملاذ آمن.

في أغسطس/آب ٢٠١١ أظهر تقرير الوظائف الأمريكية عدم حدوث أي تحسن في سوق العمل على الإطلاق، ومع أزمة ديون منطقة اليورو، هيمنت حالة عدم اليقين الاقتصادي على العالم وأدت إلى ارتفاع أسعار الذهب. يتم اقتناء الذهب للتحوط ضد التضخم وأيضا الانكماش.(**بيل جيتس -٢٠١٧)**

٣.٣. العوامل المؤثرة في ظاهرة التضخم

هناك العديد من أسباب التضخم التي يمكن أن تدفع الأسعار للأعلى أو للأسفل في الاقتصاد. لكن التضخم الاقتصادي عادة ما يكون نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة الطلب على المنتجات والخدمات.

أن أهم العوامل المؤثرة في نشوء ظاهرة التضخم هي :

- تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار.
- تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.
- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.
- التضخم النقدي: أي الإفراط في إصدار العملة النقدية.
- تضخم الائتمان المصرفي: أي التضخم في الائتمان.(**ركان راشد -٢٠٢٣)**
- يرجع التضخم في الأساس إلى زيادة المعروض النقدي عن النمو الاقتصادي. فكلما زاد المعروض النقدي وقررت الحكومة طبع المزيد من الأموال، قلت قيمة العملة، لأن ذلك يعني المزيد من الأموال مع وجود نفس الكمية من السلع. ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع، وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- يؤدي الدين الوطني إلى التضخم، ويرجع ذلك إلى أن الحكومات لا يكون أمامها لسداد الدين الوطني سوى زيادة الضرائب، أو طبع المزيد من الأموال عند زيادة الضرائب سوف تضطر الشركات إلى رفع أسعارها، لتعويض معدل الضرائب المفروض عليها، وبالتالي يحدث تضخم. وفي الحالة الثانية المتعلقة بطباعة النقود، سوف يزيد المعروض النقدي، وبالتالي يحدث تضخم.
- التضخم الناشئ عن زيادة الأرباح حيث يحدث هذا النوع من التضخم حين ترفع الشركات أسعارها من أجل الحصول على المزيد من الأرباح.
- زيادة الضرائب حين تفرض الحكومة المزيد من الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة أو الرسوم الجمركية، فسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار.

٤.٣. معالجة ظاهرة التضخم

يمكن علاج التضخم من خلال أهم سياستين هما السياسة المالية والسياسة النقدية وكما يأتي:

أولا: السياسة المالية

تتم معالجة مشكلة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والتي هي الأنفاق الحكومي والضرائب، فعندما يحصل التضخم يمكن للدولة معالجته بواسطة زيادة حجم الضرائب بصرف النظر عن تفاصيلها، إذ إن زيادة الضرائب ستؤدي إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتنخفض الأسعار وينخفض التضخم هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى يمكن اللجوء إلى الإنفاق الحكومي لمعالجة التضخم إذ يمكن أن تقوم الحكومة بضغط الإنفاق الحكومي وهذا ما يعني تخفيض حجم الإنفاق وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي لأنه يؤدي إلى زيادة الطلب ومن ثم التضخم، أما الإنفاق الاستثماري ربما يؤدي إلى تخفيض حدة التضخم لأنه يؤدي إلى زيادة الأسعار بالنسبة للسلع الرأسمالية في بداية الأمر لكن فيما بعد يؤدي إلى انخفاض أسعاره وانخفاض التضخم لأنه أدى إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات مقابل ثبات أو زيادة الطلب بنفس النسبة.

ثانياً: السياسة النقدية

كما تم استخدام السياسة المالية بواسطة أدواتها المتمثلة بالإنفاق والضرائب لمعالجة التضخم كذلك يمكن استخدام السياسة النقدية وبواسطة أدواتها المتمثلة سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي النقدي وعمليات السوق المفتوحة، لمعالجة مشكلة التضخم.

ذكرنا سابقاً إن التضخم يمكن أن يحصل كنتيجة لزيادة السيولة النقدية مع ثبات المعروض من السلع والخدمات أو تحصل زيادة في السيولة بمعدل أسرع من زيادة أنتاج السلع والخدمات هذا ما يدفع إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات فترتفع الأسعار ويحصل ما يعرف بالتضخم.

ومن أجل معالجة التضخم تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات السياسة النقدية، مثلاً تعمل على رفع سعر الفائدة هذا يؤدي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق لان الجميع يبحث عن الأرباح وبما إن ارتفاع سعر الفائدة يحقق الأرباح مع عدم التأكد بظروف السوق مستقبلاً، عندها سيلجأ المستثمرون إلى إيداع أموالهم في المصارف للحصول على سعر الفائدة، فتنخفض السيولة النقدية والطلب والتضخم.

كما يمكن أن يلجأ البنك المركزي إلى سياسة نسبة الاحتياطي النقدي الذي يعني كمية الأموال التي يجب أن تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي وهذا الأخير هو الذي يقرر نسبة الأموال التي يجب أن تؤديها البنك لديه تبعاً للظروف الاقتصادية، فإذا حصل التضخم يرفع البنك المركزي هذه النسبة فتنخفض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب فتنخفض الأسعار ومن ثم التضخم، والعكس صحيح في حالة حصول الانكماش.

كذلك يمكن أن يلجأ البنك المركزي إلى سياسة عمليات السوق المفتوحة لمعالجة التضخم، فعند حصول التضخم يدخل البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية كبائع للأوراق المالية، إذ إن بيع الأوراق المالية مقابل النقود التي يحصل عليها يعني سحب السيولة النقدية من الأسواق ومن ثم انخفاض الطلب والتضخم؛ لان دخول البنك المركزي كبائع إلى الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المالية، سيؤدي إلى تقليص الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية وتقل قدرتها على منح الائتمان فينخفض الطلب كنتيجة لانخفاض الإنفاق فيتلاشى التضخم. (**مروان محمد حسين -٢٠٢٢-١١)**

أن أدوات السياسة النقدية التي تم تناولها أعلاه تسمى بالأدوات الكمية وفي حال لم تؤدي إلى نتيجة مرغوبة يمكن اللجوء -بالإضافة إلى الأدوات الكمية -إلى استخدام الأدوات النوعية التي يمكن الإشارة إلى بعض منها وكما يأتي*:

١- تنظيم الائتمان الاستهلاكي كأن يرفع البنك المركزي قيمة القسط الأول أو تقصير مدد السداد ففي كلا الحالتين سينخفض الطلب على الائتمان فينخفض الإنفاق ومن ثم التضخم.

٢- الإقناع الأدبي كأن يقوم البنك المركزي في حالة التضخم بتوجيه دعوة إلى إدارات البنوك الأخرى إلى توخي الحيطة والحذر في سياساتهم الاقراضية والاستثمارية.

٣- التأثير المباشر وذلك من خلال فرض العقوبات على البنوك التي تنتهج ممارسات غير ملائمة من وجهة نظر السياسة النقدية كأن يرفض البنك المركزي إجراء عملية إعادة خصم لصالح البنوك التجارية عند إعلان عدم موافقته على سياساتها الاستثمارية، أو يرفض إمداد البنوك التجارية بالاحتياطات النقدية الإضافية في حال تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة.(**حامد عبد الحسين – ٢٠١٧)**

<استبيان حول دور السياسة النقدية في معالجة التضخم >

السؤال	الإجابة بنعم او لا
يجب ان يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ في معدلات التضخم	
لاتجدي المعطيات المستقبلية عن معدل التضخم المستهدف اذا لم توجد علاقة تأثير واضحة بين ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم	
يكمن الفرق بين ادوات السياسة النقدية المباشرة والغير مباشرة حيث يكون تأثيرها ان الادوات المباشرة هي التي تعمل من خلال السوق النقدي	
هل ساعدت هذه التجربه على تعزيز الترابط بين السياسة النقدية والسياسة المالية	
هل يشكل الائتمان المصرفي رافدا مهما لأيرادات المصرف وهو بالوقت نفسه يعني توفير السيولة النقدية للعميل	
هل تدرس السياسة النقدية تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي	
هل تهدف السياسة النقدية الى ضمان تحويل العملة المحلية فقط	
هل تدرس السياسة النقدية المحافظة على استقرار سعر صرف الاجنبي للعملة الوطنية في مستوى الاستخدام الشامل	
تعتبر البنوك التجارية اللجوء للبنك المركزي للاقتراض علا مة ضعف لها وبالتالي فهي تتردد في الاقتراض سواء كان سعر إعادة الخصم منخفضا أو مرتفعا	
تقوم السياسة النقدية في الدول المتقدمة ثبات استقرار الأ سعار أي المحافظة على مستويات متدنية من التضخم	

المصادر

الكتب والمقالات

١-ابو علاء عزي – الواقعية النقدية في بلد بترولي – ٢٠١٤.

٢-رشام كهينة – فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي – ٢٠١٩.

٣-سنوسي خديجة – دور السياسية النقدية في ضبط المعروض النقدي حاله الجزائر – ٢٠١٤.

٤-احمد ابراهيم دهشان – التنسيق بين السياسيتين المالية والنقدية وآثار على متغيرين التضخم وسعر الصرف في مصر – ٢٠٢٢.

٥- ركان راشد – التضخم الاقتصادي وانواعه وأسبابه وطرق التخلص منه – ٢٠٢٣.

٦- بيل جيتس – ما هي انواع التضخم المختلفة – ٢٠١٧.

٧- حامد عبد الحسن الجبوري - التضخم وعلاجه – ٢٠١٧.

٨- محمد إدريس – السياسية النقدية – ٢٠٢١- صندوق النقد الدولي.

٩- مروان محمد حسين – الدور السياسية النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية – ٢٠٢٢- الطبعة الخامسة – المجلة العربية للعلوم والنشر .

١٠- محمد الزعبي – ما هي ادوات السياسية النقدية – ٢٠٢٢.

١١- دحان كنزة ' سلوكي كريمة – فعالية السياسية النقدية في معالجة التضخم – دراسة حاله الجزائر- ٢٠١٦ .

١٢- عمران وليد- العنوان الكامل المذكرة دور السياسية النقدية في معالجة التضخم – ٢٠١٣.

١٣- آلاء صالح- أدوات السياسة النقدية-٢٠٢٢.

١٤- رجاء عزيز بندر – استهداف ظاهرة التضخم – ٢٠٢١.

١٥- جمال سويح – فاعلية السياسية النقدية في ضبط العرض النقدي والتضخم – ٢٠١٦- جامعة الاغواط.

الروابط الالكترونية

1- https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/11/21/how-fiscal-restraint-can-help-fight-inflation
2- https://arabberg.com/ar/education/forexanalysis/9/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9
3- https://rouwwad.com/o/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9
4- https://mawdoo3.com/%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9
5- https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/494212